أثر السياسة الضريبية في تمويل الموازنة العامة في العراق للفترة 2011-2017

The Impact of Tax Policy on Financing the General Budget in Iraq for the Period 2011-2017

أ.م عروبه معين عايش
الجامعة التقنية الوسطى/معهد الادارة التقني

ملخص

ان نسبة مساهمة الأيرادات الضريبية في الموازنة الاتحادية ضئيلة جدا" بالمقارنة بنسبة مساهمة العوائد النفطية وهذا مايؤدي الى أنعكاسات سلبية على الأقتصاد العراقي وتصبح الموازنة اسيره لأرتفاع وأنخفاض في أسعار النفط، وهذه مشكلة تحتاج الى دراسة لمعرفة فيما اذا كان تغير السياسة الضريبية حسب قرار الحكومة العراقية بزيادة الضرائب غير المباشرة بدل الضرائب المباشرة كزيادة الضرائب على استيراد السكاير والمشروبات الكحولية والمبيعات وغيرها التي أقرته موازنة 2018 من خلال دراسة المؤشرات الضريبية للمدة 2011 –2017 لبيان فيما اذا الأقتصاد يتحمل زيادة نسب الضريبة او اضافة ضرائب جديدة، بالأضافة الى أنه تم أستخدام الأساليب العلمية والاحصائية في تحليل العلاقة لبيان فيما اذا هناك تأثير الايرادات الضريبية على النفقات العامة من خلال بعض الاحصاءات العامة (الوسط الحسابي والانحراف المعياري)، معامل ارتباط الخط البسيط بيرسون ، تحليل الأنحدار الخطي ، تحليل التباين (ANOVA). وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية فرض ضرائب جديدة لوجود طاقة ضريبية غير مستغلة، مع الأخذ بنظر الاعتبار معالجة بعض المعوقات التي تحتاج الى معالجة لأجل أن تحقق فرض الضريبة هدفها في زيادة الايرادات .

الكلمات الافتتاحية : السياسة الضريبية ، المؤشرات الضريبية ،الموازنة العامة

Abstract

That the proportion of the contribution of tax revenues in the federal budget is very small compared to the contribution of oil revenues and this leads to negative repercussions on the Iraqi economy and become a budget for the rise and fall of oil prices , This is a problem that needs to be studied to determine whether the change in tax policy, according to the decision of the Iraqi government to increase indirect taxes instead of direct taxes, such as increased taxes on the import of cigarettes, alcohol, sales and others approved by the budget of 2018 through the study of tax indicators for the period 2011-- 2017 to indicate whether the economy is liable to increase the tax rates or to add new taxes, in addition to the use of scientific and statistical methods in the analysis of the relationship to indicate whether the impact of tax revenues on public expenditure through some general statistics(Mean arithmetic and standard deviation), Pearson simple line correlation coefficient, linear regression analysis, (ANOVA) analysis. The study concluded that new taxes could be imposed for unutilized tax capacity, taking into consideration some of the constraints that need to be addressed in order for the tax to achieve its goal of increasing revenues.

Key words: tax policy, tax indicators, budget

مقدمة

تعد الايرادات الضريبية من أهم مصادر الايرادات العامة للدولة في العصر الحديث، كونها قليلة التأثير بالمتغيرات الخارجية وقد تحتل أهمية بارزة في تمويل الموازنة العامة كونها احد مصادر التمويل السيادية للدولة .

أن الموازنة الفدرالية في العراق لعام 2018 فرضت ضرائب عديدة بتوصية صندوق النقد الدولي وقعها العراق سنة 2015 للحصول على قرض مقداره (5,4) مليار دولار تشمل الاصلاح الضريبي بالحصول على (1,8) مليار دولار في موازنة 2018 حيث تم اقرار زيادة الضرائب الغير مباشرة واهمها (5% ضريبة المبيعات على المراكز التجارية والفنادق والمطاعم ، 200% ضريبة على الكحول ، 100% على السكائر، 25% ضريبة على الحلويات والمثلجات والالبان والعصائر والمشروبات وغيرها)، ومن خلال البيانات المستخدمة في الدراسة

حيث تمحور البحث الى مبحثين الاول تضمن الفقرة الاولى مفهوم الضريبة والسياسة الضريبية وسماتها ومؤشرات السياسة الضريبية، أما الفقرة الثانية شملت مفهوم الموازنة وخصائصها وأهمية الموازنة وأهدافها، أما المبحث الثاني تضمن الاطار العملي تضمن جانبين الاول المؤشرات الضريبية في العراق ومنها حجم الايرادات الضريبي في تمويل الموازنة العامة، مؤشر الطاقة الضريبية، العبء الضريبي، نسبة الضرائب الكمركية المتهربه، مقارنة تكلفة الحاوية المستوردة في العراق وبعض الدول العربية . أما الجانب الثاني فقد تضمن تحليل أحصائي لبيان فيما اذا هناك تأثير للأيرادات الضريبية على النفقات العامة في العراق .

منهجية البحث

اولا"/ أهمية الدراسة

يلقى العجز في الموازنة أهمية كبيرة لما لها أثار سلبية على معدلات النمو ومعدلات التضخم وغيرها ، لذا لابد من دراسة وتحليل مدى أمكانية زيادة الايرادات الضريبية كمصدر تمويلي لأجل معالجة عجز الموازنة العامة .

ثانيا"/مشكلة الدراسة

تعاني الموازنة العراقية لعام **2018** من مشكلة العجز بسبب استمرار أنخفاض اسعار النفط وهذا يتطلب أيجاد مصدر تمويلي وهي الايرادات الضريبية، لذا لجأت الدولة الى زيادة الضرائب على الاستهلاك لبعض المواد المستوردة والخدمات لتغطية عجز الموازنة ، ممادى الى ظهور مشكلة وهي

مدى أمكانية الاستمرار في زيادة الضرائب وماهي المعوقات الواجب معالجتها من قبل السلطة المالية لتحقق هذه الزيادة التي فرضت على المواطن العراقي هدفها التمويلي ؟

ثالثا"/أهداف الدراسة

هناك اهداف عديدة للبحث هي:-

1. دراسة المؤشرات الضريبية لمعرفة مدى امكانية زيادة نسب الضريبة أو اضافة ضرائب جديدة .
2. التحليل تقدير نتائج العلاقة بين الايرادات الضريبية للنفقات العامة للمدة 2011 -2017.

رابعا"/ فرضية البحث

للبحث فرضية اساسية مفادها " لاتوجد علاقة ذات دلاله احصائية بين الايرادات الضريبية والنفقات العامة ".

خامسا"/ حدود الدراسة

1. الحدود المكانية للبحث : الهيئة العامة للكمارك العراقية والهيئة العامة للضرائب
2. الحدود الزمانية للبحث : يمثل بالمدة 2011 -2017

المبحث الاول/ الاطار النظري للبحث

اولا"/ الضربية والسياسة الضريبية

1. مفهوم الضريبة والسياسة الضريبية وسماتها

تطور مفهوم الضريبة مع تطور مفهوم الدولة وتدخلها وقد فرضت الضريبة على الافراد والممتلكات والمؤسسات لغرض دعم الانفاق العام ولقد تطور دور الضريبة على وفق المذاهب الاقتصادية السائدة والفكر المالي المسيطر ، إذ كان في البداية حياديا يتمثل في تمويل خزينة الدولة ثم تطور دورها لتوظيفها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (النعيمي، 2005 :7). ونتيجة تطور مفهوم الضريبة تعددت التعاريف منها ان الضريبة " مبلغ نقدي جبري تفرضه الدولة الدولة على المكلفين للقيام بوظائفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فعدد قليل من الناس يتفهمون معنى دفع الضرائب والكثير منهم من يتهرب من دفعها وتعتبر عبئاً يثقل كاهله (Jones،2007: 24). ويمكن ان تعرف الضريبة على أنها " اقتطاع نقدي اجباري لصالح السلطات العمومية بصفه نهائية وبدون مقابل مباشر ومحح ، وذلك بغية تمويل الاعباء العامة للدولة (قدي ، 2011: 148) .اما السياسة الضريبية فقد عرفت " بأنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة موظفة مصادرها الضريبية الفعلية ووالمتوقعة لاحداث اثار اقتصادية وسياسية واجتماعية مرغوبه والابتعاد عن الاثار الغير مرغوبه من اجل تحقيق اهداف المجتمع (عثمان،

العشيماوي : 2007، 320) . كما عرفت السياسة الضريبية بأنها " سلوك الدولة وفقا" لخطه معينه تضعها لتسير عليها في في شؤونها الضريبية من أجل تحقيق اهدافها المالية أو الاجتماعية أو الاقتصادية "(الزبيدي ،2013 :42).

اما أهم سمات السياسة الضريبية والمتمثلة بالآتي :- (حجازي،2001 : 8)

1- مجموعة من البرامج منسّقة ومتكاملة ومترابطة فيما بينها.

2- تعتمد هذه السياسة على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معيّنة بهدف تشجيعها.

3- هي جزء لا يتجزّأ من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات الدولة ، وتسعى إلى تحقيق أهدافها .

2- مؤشرات السياسة الضريبية

أ- **الطاقة الضريبية :** تعرف الطاقة الضريبية بأنها " أقصى حصيلة ضريبية يمكن أستقطاعها من الدخل القومي (الشجيري ،2002 :20).وقد نادى الاقتصاديون بأن لا يتعدى الأقتطاع الضريبي اكثر من (20%) من دخلِ الفردِ ، كذلك نادى (برودت) أن نسبة (10%) كحد أقصى للأقتطاع ، كما دعا (كولن كلارك)الى عدم تجاوز الأقتطاع الضريبي (25%) من الناتج المحلي الاجمالي (كماش ، 2010 :6) .

ب.العبء الضريبي : يطلق على هذا المؤشر بالضغط الضريبي ، ويعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الجهاز الضريبي في تحصيلِ الضرائبِ ومقدار التهرب الضريبي ، ومدىَ مُلائمتها للوضعِ الاقتصادي (الخزعلي ،2015 : 69).

ثانيا"/ مفهوم الموازنة وخصائصها وأهميتها وأهدافها

1. مفهوم الموازنة وخصائصها

وردت عدة تعريفات عن الموازنة حسب التشريع القانوني والسياسة المتبعة من قبل الدولة ، ولقد عرفت الموازنة هي "عرض المصروفات والأيرادات المخططة للبرامج الحكومية لمتوقع الحصول عليها من موارد مختلفة مثل الضرائب خلال مدة معينة (Samneison,2001 :385) . كما عرفت الموازنة بأنها" تقديرات سنوية لمفردات الموازنة الكلية للسنوات السابقة " (Hildreth&khnan,2002 :5) وعرفت أيضا" " مجموعة من تقديرات لنفقات وايرادات الدوله لسنة مالية مقبلة " (الرماحي ،2009 : 141) . و من خلال التعاريف أعلاه نجد خصائص الموازنة أنها :-

أ- خطة مالية وتشمل جميع النفقات التي تنفقها الدوله لبرامجها ووسائل تمويلها من الايرادات العامة (عصفور ،2008 : 17).

ب – تقديرية لايرادات ونفقات الدولة لسنة مالية على أن تكون هناك دقة مابين التقدير والواقع (الخطيب وشامية ،2007 : 271).

ج – محددة المدة لسنة واحدة .

د – مجازة من قبل السلطة التشريعية للحكومة بأنفاق المصروفات وتحصيل الأيرادات (الداودي ، 2013 :41) .

2. أهمية الموازنة العامة

تعد الموازنَة العامةً للدولة تعكس سياسات الحكومة في جميع المجالات المختلفة (الفريجي ، ابراهيم ،2004 :5)، وتكتسب الموازنة أهمية خاصة نتيجة لطبيعة نشاطات الادارة الحكومية (Bagdigen,2001 :18)(Hogye,2002:7) (Freeman,Shouiders,2003:70) :-

أ. تنويع النشاطات الحكومة الواسعة وهذا مايجعل التخطيط الشامل والمتكامل مطلبا" اساسيا لصنع القرار المنظم للمستويات عامة .

ب – هي اداة ادارية للتخطيط للبرامج اللازمة لتمويل مشروعات التنمية .

ج – تمثل الموازنة منهْج الحكومة وفلسفتها في ادارةِ الوضع الماليْ الوطني .

د – تحقيق التوازن المالي والاقتصادي والأجتماعي العادل من خلال التخصيصات المحددة لكل قطاع خلال مدة محددة .

3. أهداف الموازنة

تعتبر الموازنة المحور التي تدور حوله جميع نشاطات الدوله على أختلاف أنواعها فَهَي أرقام ناطقه في تحقيق أهداف محددة يخطط لها مسبقا" ويحدد لها مدة معينه (عصفور ،2014 :15) ومن أهم هذه الاهداف هما :-- (الزبيدي ،2012 :13)

أ- تنويع الأقتصاد من خلالِ إيجاد مصادر أضافية غير نفطية كالايرادات الضريبية .

ب – إستقرار الأقتصاد الكلي من خلال التكيف مع المتغيرات المحيطة لمواجهة الأوضاع المضطربه.

المبحث الثاني / الأطار العملي للبحث

اولا"/ المؤشرات الضريبية في العراق

1. حجم الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة

لغرض الوقوف على مدى تطور مصادر الايرادات العامة في موازنة العراق الاتحادية للسنوات 2011، 2013 ،2017 ومن خلال الجدول (1) يعكس ذلك التطور واستمراره حيث يبين لنا ارتفاع اهمية الايرادات النفطية حيث تشكل نسبة (90,7% - 93,1% - 86,0%) لكل من سنة (2011 ،2013،2017) على التوالي الا ان انخفاض اسعار النفط منتصف 2014 ادى الى انخفاض اهمية الايرادات النفطية في سنة 2017 . اما الايرادات الضريبية فقد شكلت ارتفاع أهميتها وأن كانت ضئيلة نسبة الى مجموع الكلي للايرادات العامة للدولة حيث بلغت (1,1%،2,2%، 8,6%) لسنوات الدراسة على التوالي وكما في الجدول (1) .وهذا ماادى الى عدم الأعتماد عليها في تمويل الموازنة العامة لسنوات مدة الدراسة . اما الايرادات الاخرى والتي تمثل مجموعة من المصادر أهمها ايرادات بيع الموجودات غير المالية وايرادات المساهمات الاجتماعية والمنح فقد شكلت نسبة منخفضة مقارنة بالايرادات الاخرى . وفي ضل تدني اسعار النفط لابد من التركيز لإعادة هيكلة النظام المالي بالأعتماد بشكل اكبر على الايرادات الضريبية, وهذا ماتحتاجه موازنة الدولة لسنة 2018.

جدول (1)

تمويل الموازنة العامة في العراق لكل من سنة 2011-2013- 2017(مليار دينار)

السنة	2011		2013		2017	
نوع الايراد	فعلي	الأهمية النسبية %	فعلي	الأهمية النسبية %	فعلي	الأهمية النسبية %
ايرادات النفطية	56050	90,7	111079	93,1	٦٧٩٥٠	86,0
ايرادات الضريبية	660	1,1	4769	2,2	6780	8,6
ايرادات اخرى	5025	8,2	7153	4,7	4281	5,4
الاجمالي	61735	100	123000	100	79011	100

المصدر / من اعداد الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة المالية ، دائرة الموازنة

2.الطاقة الضريبية

تم أعتماد هذا المؤشر من أجل معرفة مدى إمكانية زيادة الضرائب من ناتج قسمة الأيرادات الضريبية الاجمالية على الدخل القومي الأجمالي كما في الجدول (2) :-

جدول (2)

الطاقة الضريبية في العراق للمدة 2011 -2017

السنة	الايرادات الضريبية (1)	الدخل القومي (2)	الطاقة الضريبية % (2/1)
2011	2783593	192237070	1,448
2012	2633357	255460518	1,030
2013	3419976	272998466	1,252
2014	4263681	265801472	1,604
2015	7385399	207154169	3,565
2016	7645631	214351163	3,567
2017	6925862	188310519	3,678
متوسط الفترة 2011 -2017			2,127

المصدر / تم اعداد الجدول بالاستعانة ببيانات وزارة التخطيط / الحسابات القومية ، والايرادات الضريبية من الهيئة العامة للضرائب ، قسم التخطيط

يبين الجدول اعلاه معدل الطاقة الضريبية بلغت (1,448%، 1,030 %، 1,252%، 1,604 %،3,565%،3,567%،3,678%) لمدة الدراسة 2011-2017 على التوالي ، حيث نلاحظ تذبذب النسبة حيث ارتفعت في السنوات الاخيرة بسبب زيادة الضرائب على الدخل الأ انها لم تصل الى النسبة التي حددها (كولن كلارك) في دراسته وذلك ان نسبة الاقتطاع الضريبي بلغت (25%) (كماش ، مصدر سابق :5) ، مما يدل ذلك على امكانيةِ اضافِة ضرائب جديدة أو زيادة نسب الضرائب .

3. العبء الضريبي

هو"النسبة بين مجموع حصيلة الضرائب الى أجمالي الناتج المحلي الاجمالي "ويعبر هذا المؤشر على مدى كفاءة السياسة الضريبية في التمويل :-

جدول (3)

العبء الضريبي في العراق للمدة 2011 -2017 (مليون دينار)

السنة	الايرادات الضريبية (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	العبء الضريبي %(2/1)
2011	2783593	217327107	1,280
2012	2633357	254225491	1,036
2013	3419976	271091778	1,262
2014	4263681	258900633	1,647
2015	7385399	191715792	3,852

2016	7645631	203906936	3,750
2017	6925862	225995179	3,065
متوسط الفترة 2011 -2017			2,270

المصدر / تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة التخطيط ، الحسابات القومية ، اما الايرادات الضريبية من الهيئة العامة للضرائب ، قسم التخطيط

من خلال الجدول اعلاه ظهر أن ارتفاع معدل العبء الضريبي في السنوات الاخيرة وكانت اعلى نسبة في سنة 2015 حيث بلغت (3,852%) واقل نسبة للعبء الضريبي في العراق سنة 2012 بلغت (1,036%) وعند مقارنة متوسط العبء الضريبي لفترة الدراسة 2011-2017 البالغ (2,270%) نجد الفرق الكبير مع العبء الضريبي التي حددته الدراسات التي اجريت من قبل صندوق النقد الدولي للدول النامية بلغت النسبة (18%) (هندي ،2016 :82). أن انخفاض نسبة العبء الضريبي مؤشرا يؤكد على امكانية التوسع في ادخال اوعية جديدة ضمن النظام الضريبي أو زيادة نسبة الضريبة .

4. الضرائب الكمركية المتهربة

يوضح الجدول (4) الذي يبين نسب الضرائب الكمركية المتهربة خلال المدة 2011 -2017 وكالاتي :

جدول (4)

نسب نموالضرائب الكمركية المتهرب منها في العراق للمدة 2011 -2017

السنة	حجم الضرائب الكمركية المتهربة	نسبة النمو %
2011	981061210	--
2012	793247600	0,81
2013	1447516758	1,8
2014	13627822578	7,7
2015	1090641425	8,0
2016	79319500	7,3
2017	95183400	1,2

المصدر / تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ببيانات الهيأة العامة للكمارك / القسم المالي

من خلال الجدول اعلاه نجد تذبذب نسبة نمو الضرائب الكمركية المتهرب منها خلال سنوات الدراسة للمدة2011 – 2017 حيث اعلى نسبة نمو في سنة 2015 بلغت (8,0%) وأقل نسبة (0,81%) في سنة 2012، وهذا يبين بان عمليات التهريب تميل الى الأنخفاض بسبب غلق منفذين من المنافذ الحدودية (الشمالية والغربية) بسبب الأوضاع الأمنية ، أما المنفذين (الجنوبي والوسطى) لم تكن بصورة محكمة لعمليات التهريب وذلك لأستمرار وجود مبالغ متهربه كمركيا مما يؤثر ذلك على حجم الايرادات الكمركية تكون الموازنة في حاجة اليها.

5. مؤشر تكلفة الحاوية والوقت المستغرق للأستيراد في العراق وبعض الدول العربية

من خلال مقارنة مابين تكلفة الحاوية المستوردة للعراق عن بعض الدول العربية والوقت المستغرق للأستيراد لسنة 2016 نجد ذلك في الجدول (5) :-

جدول (5)

مقارنة تكلفة الحاوية المستوردة والوقت المستغرق للأستيراد للعراق وبعض الدول العربية لسنة 2016

الدول	تكلفة الحاويه المستوردة بالدولار	مقارنة كلفة الحاوية العراق بالدول بالدولار	الوقت يستغرق للاستيراد (ساعة)	مقارنة الوقت العراق بالدول(مره)
الامارات	283	3,2	37	4,8
عمان	300	3,0	55	3,2
مصر	650	1,4	192	(-0,9)
موريتانيا	700	1,3	72	2,4
العراق	900	----	176	----

المصدر / تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالأعتماد على تقرير ممارسة انشطة الاعمال 2016عن مجموعة البنك الدولي

يظهر من الجدول أعلاه أن أعلى تكلفة للحاوية المستوردة في العراق بما يقارب بثلاثة أضعاف كلفة الحاوية لكل من الامارات ، عمان ، ومره ونصف لكل من مصر ، موريتانيا .فقد بلغت تكلفة الحاوية المستوردة في العراق (900) دولار في حين بلغت تكلفة الحاوية مثلا في موريتانيا (700) دولاروفي مصر (650) دولار كما في الجدول (5) وهذا يؤدي الى ارتفاع اسعار المواد المستوردة من جهة ، والبحث من قبل المستوردين عن اي منفذ لتقليل مقدار تكلفة الحاوية من جهة أخرى. أما فيما يخصْ الوقت الذي يستغرق للأستيراد في العراق بلغ (176) ساعة بواقع (7,3) يوم ، في حين بلغ الفرق مابين العراق عن بعض الدول العربية بقسمة الساعات التي تستغرق للاستيراد في العراق على ساعات الدول العربية تتراوح بزيادة من(2,4، 3,2، 4,8) مرة لكل من موريتانيا ، عمان ، الامارات على التوالي الأ فيما يخص مصر حيث أنخفضت الساعات المستغرق للاستيراد بنسبة (0,9) مرة في العراق عن مصر

وهي نسبة منخفضة وهذا مايثبت ان الوقت المستغرق للاستيراد في العراق يستغرق وقت طويل وكلفة عاليه مما يدفع ذلك بزيادة التهرب الضريبي و يفتح منافذ للفساد المالي .

ثانيا"/ التحليل الاحصائي للعلاقة بين الايرادات الضريبية والنفقات العامة

تم استخراج بعض الاحصاءات العامة وهي كل من الوسط الحسابي والأنحراف المعياري من خلال استخدام البرنامج الاحصائي(Spss vr .20) وهي كل من الوسط الحسابي والأنحراف المعياري ،كذلك تحليل الأنحدار الخطي البسيط ، تحليل التباين (ANOVA) لبيان اثر الايرادات الضريبية على النفقات العامة في العراق للمدة 2011 --2017 وكما في الجدول التالي :--

جدول (6)

الايرادات الضريبية والنفقات العامة في العراق للمدة 2011 -2017(مليار الدينار)

السنة	الايرادات الضريبية	النفقات الحكومية
2011	2783593	59403373
2012	2633357	52567025
2013	3419976	70134201
2014	4263681	78757666
2015	7385399	105139576
2016	7645631	119127556
2017	6925862	100671160

المصدر / تم اعداد الجدول بالاستعانة فيما يخص النفقات الحكومية ببيانات وزارة المالية / الموازنة العامة والايرادات الضريبية من الهيئة العامة للضرائب ، قسم التخطيط

وأدناه الرموز التي تم أستخامها

الرمز	مفهوم الرمز
X	الأيرادات الضريبية
Y	النفقات العامة

1. بعض الأحصاءات العامة للمتغيرات المستخدمة في البحث

فيما يخص المتغير الاول المستقل (الايرادات الضريبية x) فقد بلغ معدل الوسط الحسابي هو (5008214,1429) دينار ، اما الانحراف المعياري لنفس المتغير (2234206,21642) دينار مما يعني ان هناك فروق كبيرة بين الايرادات الضريبية على مدار سنوات الدراسة 2011 -2017 وذلك بسبب نسب التهرب الضريبي واختلاف نسبته من سنة الى اخرى.وفيما يتعلق بالمتغير الثاني التابع

(النفقات العامة y) ظهر ان قيمة الوسط الحسابي قد بلغ (83685793,8571) دينار وبأنحراف معياري قدره(25069343,11744) دينار وذلك بسبب تقليص حجم النفقات بسبب أنخفاض اسعار النفط كما في الجدول (7):-.

جدول (7)

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
x	5008214.1429	2234206.21642	7
y	83685793.8571	25069343.11744	7

2- أختبار علاقة الأرتباط الخطية بمعامل بيرسون

يتم أختبار علاقات الأرتباط بين متغيرات البحث من أجل قياس مستوى الأرتباط مابين الأيرادات الضريبية مع نفقات العامة وقد ظهرت النتائج كما في الجدول التالي :-

جدول (8)

Correlations

		x	y
x	Pearson Correlation	1	.982**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	7	7
y	Pearson Correlation	.982**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	7	7

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتضح من بيانات الجدول (8) بأن هناك علاقة ارتباط ايجابية طردية وذلك لأن قيمة الأرتباط الخطي البسيط (بيرسون) قد بلغت (0,982) خلال فترة الدراسة تحت مستوى معنوية (0,01)

3 - أختبار علاقات الأثر بين متغيرات الدراسة

اعتمادا على ماتقدم عرضه في الفقرة الثانية ومن أجل الوصول الى تحديد بنسبة مايشرحه المتغير المعتمد من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل وأستكمالا" للقاعدة الأحصائية وجود علاقة يعني وجود تأثير أذ تزداد أهمية نموذج الأنحدار الخطي البسيط ، فكلما كانت النسبة اكثر اذ تم الاستفادة من قيمة عن أهمية وجود المتغير المستقل أوعدم الذي يعبرF واختبار Adjusted Rsquare

وجوده في نموذج الأنحدار الخطي البسيط بالجدول التالي :-

جدول (9)

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method

1	y[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: y

أ. من خلال تحليل نتائج اختبار معنوية الأثر بين المتغير المعتمد (النفقات العامة) وبين المتغير المستقل (الأيرادات الضريبية) حيث يتضح بأن قيمة معامل التحديد المصحح من ملخص الأنحدار هو (0,958) مما يعني أن النفقات العامة تتأثر بنسبة (95%) من الايرادات الضريبية وأن (5%) من المتغير الحاصل فقط سببه عوامل اخرى لم يتضمنها نموذج الأنحدار البسيط كما في الجدول (10) :-

جدول (10)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.982[a]	.965	.958	456599.55019	.965	138.657	1	5	.000

a. Predictors: (Constant), x

ب . تحليل التباين المتعدد (ANOVA)

من خلال نتائج ملخص تحليل التباين ظهر بأن قيمة Fهي (138,657) بينما كانت قيمة F الجدولية (236,7) بمستوى معنوية (صفر) ممايثبت بوجود علاقة بين المتغيرين (الأيرادات الضريبية والنفقات العامة) وكما في الجدول التالي :-

جدول (11)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.891E13	1	2.891E13	138.657	.000[a]
	Residual	1.042E12	5	2.085E11		
	Total	2.995E13	6			

a. Predictors: (Constant), x
b. Dependent Variable: y

ومن خلال التحليل اعلاه يتضح رفض فرضية العدم حيث ظهر بوجود علاقة بين الأيرادات الضريبية والنفقات العامة .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا"/ الاستنتاجات

1. قلة مساهمة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة حيث تشكل نسبة الأهمية النسبية (8,6%) في سنة 2017 كما في الجدول (1).

2. من خلال المؤشرات الضريبية ظهر أن هناك طاقة ضريبية غير مستغلة ، وهذا مايثبت أنه يمكن فرض الضرائب التي اقرت في الموازنة 2018 كما في الجدول (2،3).
3. وجود ايرادات ضريبية متهربه بسبب تفشي الفساد المالي والاداري وهذا مايؤثر على حجم الايرادات الضريبية ولايحقق فائدة من زيادة نسب الضريبة كما في الجدول (4) .
4. أطالة اجراءات الاستيراد وارتفاع كلفة الحاوية المستوردة في العراق وزيادة الوقت المستغرق للأستيراد كما في الجدول (5) . قد تشكل دوافع للفساد المالي والاداري تقلل من حجم الايرادات الضريبية .
5. ظهر من التحليل الاحصائي بوجود علاقة مابين الايرادات الضريبية والنفقات العامة .
6. ان الحجم الاكبر من الضرائب التي فرضت في قانون الموازنة هي ضرائب غير مباشرة مما سيؤثر ذلك على أصحاب الدخول المرتفعة فقط .
7. أفتقار الهيئة العامة للضرائب للبيئة المناسبة لأستحصال الضرائب الجديدة ، كمثل ضريبة المبيعات حيث يتم دفع المبيعات نقدا" وليس بالبطاقة المالية مثل (الماستركارد) وهذا يؤدي الى تحايل بعض أصحاب المحلات .
8. أظهرت نتائج التحليل القياسي أن هناك علاقة تبادلية بين المتغير التابع والمستقل ، الأيرادات الضريبية والنفقات العامة بأتجاهين وليس بأتجاه واحد .

ثانيا"/ التوصيات

1. يستلزم اتخاذ خطوات سريعة وجدية نحو تغيير هيكل الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد احادي الجانب الى اقتصاد متنوع الموارد .
2. اعادة النظر بالاجراءات الضريبية المتبعة من خلال ادخال التقنيات الحديثة ، أستخدام الاجراءات الرادعة للقضاء على التهرب الضريبي .
3. على السلطة المالية استغلال الطاقة الضريبية بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية .
4. تطبيق النظام الالكتروني في المنافذ الحدودية منعا للفساد وللتتمكن الحكومة من السيطرة على إيراداتِ الضرائب الكمركية .
5. اجراء التنقلات الوظيفية للموظفين والمسؤولين في الادارة الكمركية والمنافذ الحدودية بشكل دوري لتقليل من الفساد المالي والاداري .
6. تقليص اجراءات الاستيراد والتصدير وأعتماد الشباك الواحد لأتمام اجراءات الاستيراد.

7. تكثيف أستخدام التقنية المدنية كالكاميرات والتسجلات الصوتية في اماكن تنفيذ اجراءات التسليم والاستلام للقضاء على أهداف النفوس الضعيفة .

المصادر

اولا"/ المصادر العربية

1. النعيمي، رشا عبد المجيد سعيد ، "التهرب الضريبي في المهن الطبية "، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 .
2. كماش، كريم سالم،" مستقبل مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول الى أقتصاد السوق" ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ،2010.
3. قدي ، عبد المجيد ، دراسات في علم الضرائب ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،2011
4. عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .
5. الرماحي، نواف محمد عباس، المحاسبة الحكومية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 .
6. الداودي، زينب كريم، دور الادارة في أعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ،2013 .
7. الخطيب ، خالد شحاذه وشامية ، أحمد زهير ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .
8. الخزعلي ، رباح جفاف عبد الله ، "أثر تغير السياسة المالية على الحصيلة الضريبية" ، بحث دبلوم عالي ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2015 .
9. حجازي، مرسي السيد ، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2001.
10. الشجيري ، عبده مدهش صالح ،" السياسة الضريبية وأثارها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني (2000-1990):، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2002.
11. عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .
12. الزبيدي ، حسن لطيف كاظم ، "الموازنة العامة الاتحادية لعام 2012 " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،2012 .
13. الفريحي ، حيدر ، ابراهيم ، خالد عبد الله ،" توزيع التخصيصات الأستثماريه في الموازنة العامة العراقية للفترة 1980 -1995" ، مجلة مركز العراق للابحاث ،ع1 ، بغداد ،2004 .
14. الزبيدي، عبد الباسط علي جاسم ، السياسة الضريبية في ظل العولمه ، بغداد ،2013.
15. عثمان،سعيد عبد العزيز والعشماوي،شكري رجب،اقتصاديات الضرائب،الدار الجامعية, الأسكندرية، 2007.
16. هندي، سعد علي عبد، "دور النظام الضريبي في أعادة وتوزيع الدخل القومي في العراق للمدة 2004-2013"، بحث دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2016.

ثانيا/ المصادر الاجنبية

1.Bagdigen ,Mahlis," Badgeting systemand Their Applicability in public sector" ,college of Administration and Economics" Journd- Erciyes University, No 17.

2.Hogye,Mihaly" Local G ocernment Budgeting" First publishing, Sevice Reform LnitTIVE ,2002.

3. Freeman,Robert J& shoulders Cvaig D . "Government and No profit Accounting Theory and practice " 7th ed pearson Education LNG .New jersey U.S,2002.
4.Samneison and nordhans ,macroe economics. M c Graw-Hill lrwin ,sseventeenth edition USA,2001 .
5.Hildreth, &Khnan, (2003),Budget theory in the public sector ,British Library cataloguing in publication Data is available , printed in the united states of America.
6.Jones, S," Principles of Taxation for Business And Investment Planning" three edition ,newyork,2007.